

Distr.: General
4 May 2005
Arabic
Original: English



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥١٧٥ التي عقدها مجلس الأمن في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بلبنان، لا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢)، والقرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إضافة إلى البيانات الصادرة عن رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRTST/2000/21) والبيان المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36).

"يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً وفي ظل سلطة حكومة لبنان وحدها بدون منازع.

"يرحب مجلس الأمن بالتقرير النصف سنوي الأول المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (S/2005/272) المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

"يرحب مجلس الأمن أيضاً بإحراز الأطراف المعنية لتقدم هام وملحوظ صوب تنفيذ بعض الأحكام الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولكنه يعرب عن القلق إزاء ما خلص إليه الأمين العام من أنه لم يحرز أي تقدم في تنفيذ أحكام القرار الأخرى، ولا سيما نزع سلاح الميليشيا اللبنانية وغير اللبنانية وبسط سلطة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية، وإزاء عدم الوفاء بعد بمقتضيات القرار.

”يكرر مجلس الأمن مطالبته بالتنفيذ التام لجميع مقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون بالكامل مع مجلس الأمن والأمين العام لتحقيق هذا الهدف.

”يعترف مجلس الأمن بتسلم الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية والتي تفيد بأن سوريا قد أنجزت الانسحاب التام لقواتها وموجوداتها العسكرية وأجهزتها الاستخبارية من لبنان.

”يطلب مجلس الأمن من حكومة سوريا وحكومة لبنان التعاون التام مع فريق التحقق التابع للأمم المتحدة الذي أوفده الأمين العام بموافقتهمما للتحقق من الانسحاب التام والكامل، ويتطلع إلى تقريره.

”يسلم مجلس الأمن بأن الانسحاب السوري التام والكامل سوف يشكل خطوة قيّمة وهامة صوب تحقيق لبنان الاستقلال السياسي الكامل وممارسته لسيادته بالكامل، وهو الهدف النهائي للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مما يفتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان.

”يرحب مجلس الأمن بنشر القوات المسلحة اللبنانية في المواقع التي أخلتها القوات السورية وبتولي حكومة لبنان المسؤولية عن هذه المناطق ويدعو إلى نشر قوات مسلحة لبنانية إضافية في كافة أنحاء جنوب البلد.

”يحث مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على بذل قصاراها من أجل صون استقرار لبنان ووحدته الوطنية، ويؤكد أهمية الحوار الوطني بين جميع القوى السياسية اللبنانية في هذا الصدد.

”يثني مجلس الأمن على شعب لبنان للطريقة اللائقة التي أعرب بها عن آرائه ولالتزامه بعملية سلمية وديمقراطية، ويشدد على ضرورة تمكين الشعب اللبناني من تقرير مستقبل بلده في منأى عن العنف والتخويف. ويدين في هذا السياق الأعمال الإرهابية التي وقعت في لبنان مؤخرا وأسفرت عن مقتل وإصابة العديد من الأشخاص، ويدعو إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

”يرحب مجلس الأمن بقرار الحكومة اللبنانية إجراء الانتخابات اعتباراً من ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، ويؤكد أهمية إجراء هذه الانتخابات وفقاً للموعد المقرر. ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام رأيه بأن التأخر في إجراء الانتخابات النيابية من

شأنه أن يسهم في زيادة تفاقم الانقسامات السياسية في لبنان ويهدد أمن البلد واستقراره وازدهاره. ويؤكد المجلس أن إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية بدون تدخل أو تأثير أجنبيين سيشكل مؤشرا رئيسيا آخر على استقلال لبنان السياسي وسيادته.

”يشجع مجلس الأمن الأمين العام والحكومة اللبنانية على التوصل إلى ترتيبات من أجل المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، لكفالة إجراء هذه الانتخابات بطريقة حرة وذات مصداقية، بوسائل منها خاصة دعوة مراقبي انتخابات دوليين، حكوميين و/أو غير حكوميين، لمراقبة العملية الانتخابية. ويحث المجلس الدول الأعضاء على تقديم المساعدة بناء على ذلك.

”يثني مجلس الأمن على الأمين العام ومبعوثه الخاص لجهودهما التي لا تعرف الكلل وتفانيهما من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ومساعدة الأطراف في ذلك، ويطلب إليهما مواصلة عملهما في هذا الصدد.

”يشاطر مجلس الأمن الرأي القائل بأن التنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ سيكون له إسهام إيجابي في الحالة في الشرق الأوسط عموما“.